

## "دور المراجعة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي"

### دراسة ميدانية "

رؤاد سميع داؤد\*

#### ملخص البحث

هدف البحث إلى دراسة دور إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية في الحد من التهرب الضريبي، ومن هذا المنطلق فإن الباحث عمل على تحديد مفهوم المراجعة الضريبية والعمل على تقييم واقع إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية، وقام الباحث بمراجعة الأدبيات الخاصة والدراسات السابقة لتحديد الإطار النظري لهذه الدراسة، ولغرض الوصول للنتائج استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة أداة للدراسة وتضمنت مجالين تمثلاً في: تقييم واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي، وتم توزيعها على عينة الدراسة والتي تم اختيارها بشكل عشوائي حيث تكونت من (200) فرداً من موظفين في الدوائر الضريبية تم استعادة (176) استبانة دخلت في التحليل الإحصائي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمجالي أداة الدراسة بمقياس ألفا كرونباخ (0,89-0,84) على التوالي، وهما معاملاً ثبات عاليين ويفيا بأغراض البحث العلمي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية كان مرتفعاً، حيث بلغت (79,6%) وهي نسبة مرتفعة، كذلك أن أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي كان مرتفعاً أيضاً، حيث بلغ (83%) وهذا يوضح الأثر الكبير لإجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي.

**الكلمات المفتاحية:** التهرب الضريبي، البيان الضريبي، المراجعة الضريبية.

\*مشرّف على الأعمال - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد الثانية- جامعة الفرات- الحسكة- سورية.

**مقدمة:**

يتزايد اهتمام الفكر المحاسبي والمراجعي المعاصر - الأكاديمي والمهني - بموضوع المراجعة الضريبية، باعتبارها مفهوم تعد المراجعة الضريبية أحد الركائز حديث على علم المراجعة ، مما دعا إلى ضرورة دراستها من منظور الفكر المراجعي. الأساسية للنظام الضريبي للحفاظ على مستحقات الخزنة العامة للدولة وزيادة الالتزام الطوعي للمكلفين، حيث أن العمل على تطوير المراجعة الضريبية يؤدي إلى زيادة كفاءتها وفعاليتها مما يساهم في تحقيق العدالة الضريبية وتخفيض الفاقد الضريبي. (حسين، 2011) إنَّ تحصيل الأموال الضريبية يكون دون المستوى المطلوب نتيجة التهرب الضريبي الذي من خلاله يحاول المكلف التملص من الواجبات الضريبية وتقادي تحمل العبء الضريبي، ولتحقيق هذا الغرض يتخذ المكلف القانوني طرق وأساليب سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، لذلك اتخذت الإدارة الضريبية إجراءات ردعية لمجابهة هذه الظاهرة ومحاولة تجنبها، من أهمها آلية المراجعة الضريبية التي تسمح باكتشاف المخالفات والتجاوزات التي استعملها المكلف للتملص من دفع الضريبة المستحقة، الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق الدولة لأهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في ضرورة التعرف على واقع إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة في الدوائر الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي من خلال الإجابة على التساؤلين التاليين:

**السؤال الأول:**

ما هو واقع إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية ؟

**السؤال الثاني:**

ما أثر إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة في الدوائر الضريبية المختلفة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث من أهمية وجود إجراءات مراجعة ضريبية فعالة، ودور هذه الإجراءات في الحد من عملية التهرب الضريبي، لما لها من تأثير سلبي على الخزينة العامة للدولة.

إذ تعد الموارد الضريبية أهم موارد الدولة لتمويل نفقاتها العامة، لكن قد يلجأ المكلفين إلى التهرب من أداء واجبهم الضريبي، مما يستلزم محاربة هذه الظاهرة من خلال أحد وظائف الإدارة الضريبية المتمثلة في المراجعة الضريبية.

**أهداف البحث:**

جاء هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تقييم إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة في الدوائر الضريبية.
- 2- دراسة العلاقة بين إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة والتهرب الضريبي في سورية.

**فرضيات البحث:**

جاء هذا البحث لاختبار الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المراجعة الضريبية والتهرب الضريبي في سورية.

**الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المراجعة الضريبية والتهرب الضريبي في سورية تعزى للمتغيرات التالية : (المسمى الوظيفي ونوع الدائرة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد الدورات في مجال الرقابة والتدقيق).

**منهج البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمد الباحث على القيام بدراسة ميدانية تمثلت بتوزيع استبانة ومقابلات (شخصية) مع الأطراف الملزمة بتطبيق إجراءات المراجعة الضريبية. مستعرضاً بذلك الأجهزة القائمة على المراجعة الضريبية وأهم الطرق والإجراءات المستخدمة لها، وبيان دورها في اكتشاف التهرب الضريبي. هذه الاستبانة تم تصميمها من خلال الرجوع إلى الإطار النظري والدراسات السابقة التي تدور حول موضوع البحث، وقد تكونت من جزئين:

- الجزء الأول: هدف هذا الجزء إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة المجيبين على أسئلة الاستبانة وقد تضمنت هذه الخصائص (الجهة الوظيفية، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، عدد الدورات المتبعة في مجال التدقيق والضرائب).
- الجزء الثاني: تكوّن من 26 فقرة موزعة على مجموعتين رئيسيتين بهدف قياس المجالات التي تدور حول فرضيات الدراسة.

حيث تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS في تحليل البيانات، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، وكذلك تم الاعتماد على اختبار T لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم استخدام معامل المصادقية (ألفا كرونباخ) لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبانة، وعند تطبيق هذا الاختبار على العينة كانت نتيجته (0,89 - 0,84) وهي نتيجة جيدة ومقبولة إحصائياً.

**مجتمع وعينة البحث:**

يتكون مجتمع البحث من جميع رؤساء الدوائر ومراقبي الدخل العاملين بالمراجعة والتدقيق ومكافحة التهرب الضريبي في مديريات المالية في سورية، أما عينة البحث فقد قام الباحث بتوزيع (200) استبانة في الساحل السوري، واسترداد (176) استبانة منها أي كانت نسبة الاستجابة (88%) وهي نسبة جيدة ومقبولة.

#### الدراسات السابقة:

1- دراسة (حسين، 2011)، بعنوان: " دور مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي".

ركزت هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وتم اختيار عينة للدراسة تكونت من 250 فردا موزعة بالتساوي بين الفاحصين الضريبيين ومدققي الحسابات والمدراء الماليين. وقد أظهرت نتائج الدراسة إن التأهيل العلمي الجيد والخبرة الطويلة في مجال الفحص الضريبي وعدد الدورات الكافية في مجال الضرائب والتدقيق والتخصص في البكالوريوس يؤثران على مدى التزام الفاحص الضريبي بمعايير التدقيق الدولية في مجال الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي.

2- دراسة (بوعكاز، 2015)، بعنوان: " مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي".

هدفت هذه الدراسة هدفها إلى اكتشاف العلاقة بين فعالية التدقيق الجبائي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي، حيث أن التدقيق الجبائي عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي وذلك بإدارته بعدالة وفعالية التي تبنى على مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، إن التدقيق الجبائي يعمل على اكتشاف المخالفات والتجاوزات المرتكبة بهدف دفع المكلفين إلى التصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخل التي يحققونها.

وتم اختبار ذلك وفق دراسة تقييمية لنتائج التدقيق الجبائي بالإضافة إلى دراسة استبائيته لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل من خلالها إلى أن التدقيق الجبائي له دور إيجابي في تحقيق الفعالية الجبائية من حيث برنامج التدقيق الجبائي وما يتوفر عليه المدقق الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة ومصداقية عمليات التدقيق الجبائي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية.

3- دراسة (Mazzolini, et al, 2016) بعنوان: " The Effect of Audits on Tax Compliance: Evidence from Italy".

قام هذا البحث بدراسة تأثير عمليات التدقيق الضريبي على الامتثال الضريبي اللاحق له وذلك على عينة مؤلفة من 18540 فردا من دافعي الضرائب الإيطاليين وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2007 و 2011 وهدف هذا البحث إلى المقارنة بين سلوك الإبلاغ الضريبي بين عينة دافعي الضرائب الذين يتم عليهم إجراءات التدقيق الضريبي وبين عينة مماثلة ممن لا يتم تطبيق إجراءات التدقيق الضريبي عليهم.

توصلت الدراسة إلى أن الدخل السنوي المبلغ عنه ارتفع في المتوسط بنحو 3 % بين دافعي الضرائب المدققين مقارنة بالأفراد غير المدققين. وهذا ما يشير إلى وجود دور واضح لعملية التدقيق، كما أظهرت الدراسة أن هذا التأثير الإيجابي لعمليات التدقيق الضريبي تستمر لغاية 4 سنوات، وأن الالتزام الضريبي لدافعي الضرائب بعد التدقيق الضريبي يكون أعلى وخصوصاً عندما يتم التدقيق الضريبي عليهم بشكل أكبر. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لنتائج التدقيق الضريبي في التخفيض من التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن الأثر الإيجابي لعمليات التدقيق الضريبي تقتصر على دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، في حين أنه يتحول سلبياً عن الفئات الأكثر دخلاً.

**4-دراسة (دهام، 2018)، بعنوان: " دور إجراءات التدقيق الضريبي في تحسين الحصيلة الضريبية في سورية، دراسة ميدانية "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء مراقبي الدخل فيما يتعلق بتأثير التدقيق الضريبي في الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، توصلت الدراسة إلى أن التحقق من التزام المكلف الضريبي بالمبادئ والقواعد المحاسبية المتبعة، وإجراءات التدقيق المستندة على المخاطر، وإجراءات التدقيق القائمة على الأساليب التحليلية) تمتلك أثراً جوهرياً وطردياً في تحسين الحصيلة الضريبية، وتمتلك أثراً جوهرياً وعكسياً في التهرب الضريبي.

تتميز هذه الدراسة عن باقي تلك الدراسات بأنها تتناول دراسة واقع إجراءات المراجعة الضريبية في سورية وأثرها في اكتشاف حالات التهرب الضريبي والحد منه، حيث تتضمن جانب عملي تمثل بدراسة ميدانية ومقابلة الموظفين الماليين في مديريات المالية في سورية للوقوف والتعرف على إجراءات المراجعة الضريبية التي يقومون بها.

### الإطار النظري

#### تعريف المراجعة الضريبية:

تعرف المراجعة الضريبية بأنها مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها. (نجاه، 2003)

كما يمكن تعريفها بأنه فحص لتصريحات وسجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبي. (حوسو، 2005)

من خلال تجميع تلك التعاريف وتوحيدها يمكن تعريف المراجعة الضريبية على أنها:

" جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح عنها من قبل المكلفين بموجب البيانات الضريبية المقدمة من قبلهم، لتحديد فيما إذا كانت الالتزامات الضريبية المقدمة صحيحة بشكل جوهري في ضوء قوانين وأنظمة الضريبة على الدخل والتقرير عن ذلك، ويجب أداء عمليات التدقيق من قبل فاحص أو فريق تدقيق يتصف بالكفاءة والموضوعية ". (الضابط، 2006)

### إجراءات المراجعة الضريبية:

تعتمد على تقدير المادة الخاضعة للضريبة للتوصل إلى مقدار الضريبة المستحقة على المكلفين وتشمل إجراءات المراجعة المحاسبية التي تكون بفحص مختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية للمكلف الخاضع للتدقيق، بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة.

ومنه فالمراجعة الضريبية تهدف إلى التأكد من:

- أ- صحة البيانات الضريبية المقدمة.
  - ب- صدق المحاسبة بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية.
- إذ يسمح هذا التدقيق للإدارة الضريبية بالتأكد من صحة وقانونية الدفاتر المحاسبية ومقارنتها مع الوضع الحقيقي للنشاط الممارس، حيث يخرج التدقيق الضريبي من إطاره الضيق المتمثل في الفحص الشكلي للملفات إلى فحص لكل الدفاتر والوثائق المحاسبية، وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة 24 من قانون الدخل " تتولى الدوائر المكلفة بتحقيق الضريبة تدقيق البيانات الواجب تقديمها بمقتضى هذا القانون ولها أن تستوضح وتناقش ذوي العلاقة إذا رأت فائدة من ذلك وإذا قبل المكلف ملاحظات الدوائر المالية يعتبر التعديل الناتج عن ذلك جزءاً متمماً لبيانه ويحزر ضبط بذلك ".

ومن ثم يبدأ المراقب الفاحص دراسة الوثائق والقيود الحسابية ويتبع فيها المراحل التالية:

- 1- فحص حساب التشغيل.
  - 2- فحص قائمة الدخل.
  - 3- فحص قائمة المركز المالي.
- وتختلف أهمية فحص كل من هذه العناصر تبعاً لاختلاف أهمية المنشأة موضوع التدقيق. ففي المنشآت الصغيرة يركز المراقب على فحص حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر. أما في المنشآت الكبيرة يجب أن يتوسع إلى حسابات الميزانية وإلى رقابة المراسلات والقضايا الأساسية.

### مفهوم التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي بأنه تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة، ويضيع عليها حقها. (الخطيب، 2000)

للتعرف على مفهوم التهرب الضريبي بشكل واضح لا بد من التعرف على أطراف التهرب الضريبي التي هي العناصر الأساسية المكونة لظاهرة التهرب الضريبي وهي:

**أ - التشريع الضريبي:**

يعد قصور التشريعات الضريبية عن مواكبة التطورات الاقتصادية للبلاد، ارتفاع معدلات الضريبة، تعقيد التشريعات الضريبية وتعدد ثغرات متعددة فيها، من العوامل التي تسمح للمكلفين من الاستفادة منها في التهرب الضريبي.

**ب - الإدارة الضريبية:**

تعد قلة كفاءة الإدارة الضريبية وقلة عدد عناصرها وصعوبة تحديد المطرح الضريبي من العوامل التي تؤدي إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي. فقلة الكفاءة تؤدي لجعل تطبيق القوانين يتم بشكل عشوائي ودون فهم واستيعاب النصوص الضريبية، فتتعدد التعليمات التنفيذية، بالإضافة لأخطاء الجباية والإجراءات الإدارية وتعقيداتها الروتينية، كثيراً ما تؤثر سلباً على الالتزام الضريبي لدى المكلف. (البشبيشي وبرايم، 2000)

**ت - المكلف:**

يمثل المكلف العنصر الأهم من الأطراف المكونة للتهرب الضريبي لصعوبة تخليه عن الأموال التي يحوزها، فلا بد للمكلف كي يشعر برغبة بأداء الضريبة، أن يكون مقتنعاً أن هذا الاستقطاع الضريبي جزء من الاستقطاعات الضريبية التي يدفعها غيره من المواطنين وأن يربط بين النفع العام المتوقع له وبين هذا الاستقطاع، مما ينعكس عليه فيتولد لديه شعور بالمسؤولية ونقل رغبته بالتهرب ويتعود على أداء الضريبة ويمتثل للنظم والتشريعات الضريبية.

وهنا لا بد من الإشارة على ضرورة أن يكون هنالك أساسيات مرسخة لدى المكلفين وغيابها يؤدي بهم للتهرب وأهمها وفق ما جاء بـ التقرير والبيان الختامي المعلن في 14 أيار 2006:

1- الشعور بالعدالة: وهي مراعاة الدولة لأعباء المكلف العائلية وتكليفها حسب قدرته المالية وتحقيق العدالة بين ذوي الدخل المحدود وغيرهم.

2- الوعي الضريبي: من خلال الربط بين النفع العام وسداد الضريبة واعتبار الأخلاق المالية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأخلاقية للمجتمع.

**آثار التهرب الضريبي:**

يترتب على التهرب الضريبي آثار ضارة تنعكس في عدة جوانب، منها: الاقتصادية، المالية، والاجتماعية، وأيضاً على فعالية النظام الضريبي.

**1 - الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:**

إن التهرب الضريبي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب: (لطفى، 2007)

أ- أثر التهرب الضريبي على توجيه الاستثمارات: إن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الضريبي لا يسمح بتكوين ادخار عام، وهذا ما يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية.

ب- أثر التهرب الضريبي على قواعد المنافسة: إذ يؤدي التهرب الضريبي إلى تدهور شروط المنافسة بين المشروعات، حيث تكون الفرصة أكبر للمشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي، الذي يحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي قد تكون أكثر إنتاجاً أو فائدة للمجتمع، حيث تتخفف بالنسبة لها نفقات الإنتاج بمقدار ما تهربت منه ضريبياً، وهو ما يحقق لها ميزة انخفاض التكاليف مقارنةً مع غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامتثالها للضريبة، وبالتالي تنافسها بطريقة غير متكافئة، الأمر الذي يشجع المشاريع الأخرى الممتثلة للضريبة على التهرب منها لمواجهة المنافسة غير المتكافئة والاستمرار في السوق. (العيداني، 2004)

ت- أثر التهرب الضريبي على اقتصاد الظل: إن جانباً من الدخل المتولد داخل اقتصاد الظل (وهو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يسعى أصحابها إلى إخفاء دخولهم وعملهم للتهرب من الالتزامات القانونية والاقتصادية المترتبة عليهم سواء كان من خلال دفع الضرائب أم من خلال عدم قانونية العمل وشرعيته). (Pyle, 1989) لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يكشف الأفراد عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم للإدارة الضريبية، وكلما كان حجم اقتصاد الظل كبيراً فإنه يؤدي إلى تخفيض جوهري في الإيرادات العامة للدولة وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الضريبة على الأنشطة داخل الاقتصاد الرسمي مما يجعل من النظام الضريبي القائم على ضريبة الدخل في ظل وجود حجم كبير لاقتصاد الظل غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوطاً كبيرة باتجاه تبني الضرائب غير المباشرة والتي قد تؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي. (نجوم، 2007)

## 2- الآثار المالية للتهرب الضريبي:

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخرينة العامة للدولة، بحيث تخسر جزءاً هاماً من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عجزها عن القيام بالإنفاق العام على أكمل وجه، وبالتالي تصبح غير قادرة على أداء واجباتها تجاه المواطنين، وفي ظل هذا العجز تضطر الدولة إلى اللجوء لوسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي أو الاقتراض وهذا ما يترتب عنه مخاطر في التنمية يتمثل في النقطتين التاليتين: (عصفور، 2008)

أ- الضريبة هي إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونها لا تحدث أية ضغوط تضخمية، حيث توفر الضريبة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية فتؤدي الضريبة دوراً أساسياً في دعم القطاع العام، ويساعد ذلك على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد.

ب- التهرب من الضريبة يؤدي إلى إضعاف دور الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المسار السليم بما يخدم أغراض التنمية، ويحقق العدالة، وتحسين توزيع الدخل، وتقليل الفوارق بين الطبقات، وضمان مساهمة عادلة للأعباء الضريبية، وتقعيد الاستهلاك ومحاربة التضخم الذي يصاحب التنمية.

## تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

## متغيرات البحث:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية وفق ما يلي:

المتغيرات	المجال
المتغير المستقل	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
المتغير التابع	التهرب الضريبي
المتغيرات الديمغرافية (المتغيرات الوسيطة)	الجهة الوظيفية، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، عدد الدورات المتبعة في مجال التدقيق والضرائب

## أ - المتغير المستقل:

ويتمثل في استجابات العاملين على أحد مجالي الدراسة والمتعلق بواقع إجراءات المراجعة الضريبية.

## ب - المتغير التابع:

ويتمثل في استجابات العاملين على المجال الثاني للدراسة والمتعلق بأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي.

## ت - المتغيرات الديمغرافية:

- 1- الجهة الوظيفية: وله ثلاثة مستويات ( أرباح حقيقية / مهن، أرباح حقيقية / عقارات، استعلام ضريبي)
  - 2- عدد الدورات في مجال الضرائب والتدقيق: وله أربعة مستويات (دورة واحدة، ما بين 1-3 دورات، ما بين 4-5 دورات، أكثر من 5 دورات)
  - 3- المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات (معهد، جامعي، ماجستير، دكتوراه)
  - 4- سنوات الخبرة: وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، ما بين 5 - 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)
  - 5- التخصص: وله ستة مستويات (محاسبة، اقتصاد، إدارة، علوم مالية، حقوق، غير ذلك)
- أولاً: التحليل المتعلق بأسئلة البحث:

## 1- التحليل المتعلق بالسؤال الأول للبحث:

ما هو واقع إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية؟

وللإجابة عن السؤال الأول للدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات واقع إجراءات المراجعة الضريبية، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير مستوى واقع إجراءات المراجعة الضريبية.

(4.21 فأكثر) مرتفع جداً

(4.21-3.41) مرتفع

(3.41-2.11) متوسط

(2.11-1.01) منخفض

(أقل من 1.01) منخفض جداً.

ويبين الجدول رقم (1) هذه النتائج.

**جدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية:**

التسلسل	الترتيب ب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	يتم توثيق كافة الإجراءات والعمليات في الدوائر الضريبية	4.55	0.68	91	مرتفع جداً
2	1	يوجد فصل بين المهام الوظيفية لموظفي الدوائر الضريبية	4,52	0.95	90.4	مرتفع جداً
3	16	تتم عملية المراجعة الضريبية في بعض الأحيان من خلال طلب عينة من الملفات من موظفي الدوائر الضريبية	4.38	1.03	87.6	مرتفع جداً
4	11	يتم توثيق وإدخال البيانات والمعلومات على جهاز الحاسب فور انجازها	4.34	1.02	86.8	مرتفع جداً
5	17	تستخدم الملاحظة الشخصية والإشراف الإداري كأداة رقابية	4.25	1.07	85	مرتفع جداً
6	3	يتم توثيق تلك الإجراءات والعمليات يدوياً	4.24	1.06	84.8	مرتفع جداً
7	19	تستخدم التقارير الإدارية المكتوبة كأداة رقابية	4.20	1.10	84	مرتفع

مرتفع	83.8	1.09	4.19	يتم توثيق تلك الإجراءات والعمليات الكترونياً	4	8
مرتفع	83.8	1.13	4.19	هناك إجراءات لحماية الموجودات والممتلكات العامة للدوائر الضريبية	8	9
مرتفع	83	1.12	4.15	يتم مراجعة أداء ومهام الموظفين الموكلة إليهم بالدوائر الضريبية بشكل مستمر	5	10
مرتفع	81	1.18	4.05	يتم مراجعة البيانات والمعلومات بعد إدخالها على جهاز الحاسب لضمان سلامة هذه البيانات ودقتها	12	11
مرتفع	81	1.17	4.05	تؤدي الملاحظة الشخصية إلى تحسين الأداء	18	12
مرتفع	80.6	1.16	4.03	تحقق إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة في الدوائر الضريبية ضمان دقة البيانات والمعلومات المثبتة في الدفاتر والسجلات	10	13
مرتفع	80.2	1.21	4.01	يوجد توثيق للأنظمة واللوائح والتعليمات يسهل الرجوع إليها	15	14
مرتفع	80	1.19	4.00	توجد قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الموظفين والأقسام في الدوائر الضريبية	7	15
مرتفع	78	1.24	3.90	هناك تحديث دائم للإجراءات المتبعة لحماية الأصول والممتلكات العامة	9	16
مرتفع	77.2	1.23	3.86	يوجد هناك قوانين وأنظمة كاملة وواضحة للمراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية	13	17
مرتفع	77	1.30	3.85	هناك تقييم للأداء والمهام الموكلة لهؤلاء الموظفين لمعرفة نقاط القوة والضعف وإمكانية تصحيحها	6	18
مرتفع	76.4	1.18	3.82	يوجد لوائح وتعليمات تنفيذية كاملة وواضحة للمراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية	14	19
مرتفع	79.6	0.54	3.98	الدرجة الكلية لمجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية		

يشير الجدول رقم (1) إلى أنّ مستوى واقع إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية، قد أتى بمتوسط (3.90) ونسبة مئوية مقدارها (79.6) وانحراف معياري ومقداره (0.54)، وهذا يدل على درجة مرتفعة لواقع إجراءات المراجعة الضريبية في سورية . وقد تراوح المستوى بين مرتفع جداً (91%) ومرتفع (76.4%).

وحققت الفقرات (2,1.16,11,17.3) مستوى مرتفعاً جداً، أما الفقرات (19,4,8,5,12,18,10,15,7,9,13,6,14) فقد حققت مستوى مرتفع على الترتيب.

### التحليل المتعلق بالسؤال الثاني للبحث:

ما أثر إجراءات المراجعة الضريبية المطبقة في الدوائر الضريبية المختلفة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟ يبين الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي:

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي:

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	6	إن وجود نظام معتمد يحدد اختصاصات ومسؤوليات وصلاحيات كل دائرة يساعد على الحد من التهرب الضريبي	4.49	0.93	89.8	مرتفع جداً
2	7	إن عملية توثيق وإدخال البيانات والمعلومات على جهاز الحاسب فور انجازها تساعد على الحد من التهرب الضريبي	4.35	1.05	87	مرتفع جداً
3	5	إن تحقيق ضمان ودقة البيانات والمعلومات المثبتة بالدفاتر والسجلات من خلال نظام المراجعة المطبق في الدوائر الضريبية يساعد على الحد من التهرب الضريبي	4.32	0.99	86.4	مرتفع جداً
4	1	إن عملية الفصل بين المهام الوظيفية لموظفي الدوائر الضريبية يساعد على الحد من التهرب الضريبي	4.12	1.17	82.4	مرتفع
5	2	إن عملية تبديل الموظفين في الدوائر الضريبية لمهامهم يساعد على الحد من التهرب الضريبي	4.08	1.21	81.6	مرتفع
6	4	إن عملية التحديث الدائم للإجراءات المتبعة لحماية الأصول والممتلكات العامة يساعد	3.94	1.27	78.8	مرتفع

				على الحد من التهرب الضريبي		
مرتفع	76.2	1.32	3.81	إن وجود إجراءات لحماية الموجودات والممتلكات العامة للدوائر الضريبية يساعد على الحد من التهرب الضريبي	3	7
مرتفع جداً	83	0.97	4.15	الدرجة الكلية لمجال أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي		

يشير الجدول رقم (2) إلى أن أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي قد أتى بمتوسط (4.15) وانحراف معياري ومقداره (0.97) ونسبة مئوية مقدارها (83%)، وهذا يدل على أثر مرتفع جداً لإجراءات المراجعة الضريبية في سورية في الحد من التهرب الضريبي، فقد تراوحت النسبة المئوية للفقرات ما بين مرتفع جداً (89.8%) ومرتفع (76.2%). وحققت الفقرات (6,7,5) مستوى مرتفعاً جداً، أما الفقرات (1,2,4,3) فقد حققت مستوى مرتفع على الترتيب.

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات البحث:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي والحد منه

حيث يوضح الجدول رقم (3) أن قيم T المحسوبة البالغ (15.753) أكبر من قيمة T الجدولية البالغ (2.009) عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لجميع الفقرات التي تضمنها، وهذا يدل على وجود فرق معنوي بين الوسط الحسابي لإجابات العينة ومتوسط أداة القياس (3)، وفي ضوء ما تقدم من تحليل للبيانات الخاصة بالفرضية يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة " :توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي والحد منه.

الجدول رقم (3) One-Sample Test				
المجال	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	T المحسوبة	الجدولية T
العبارات من 1-7	4.15	0.073	15.753	2.009

## النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير المسمى الوظيفي ونوع الدائرة: ولفحص الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (4,5) تبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي وفق متغير الجهة الوظيفية :

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجهة الوظيفية	المجال
0.50	3.94	30	أرباح حقيقية / مهن/	واقع إجراءات
0.48	4.12	20	أرباح حقيقية / عقارات/	المراجعة الضريبية
0.41	3.93	30	استعلام ضريبي	
0.95	3.73	30	أرباح حقيقية / مهن/	أثر إجراءات
0.60	4.46	20	أرباح حقيقية / عقارات/	المراجعة الضريبية
0.75	4.03	30	استعلام ضريبي	
				على التهرب الضريبي

جدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير الجهة الوظيفية:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع إجراءات المراجعة الضريبية	بين المجموعات	0.664	4	0.166	0.5 64	0.689
	خلال المجموعات	48.560	165	0.294		
	المجموع	49.224	169			
أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب	بين المجموعات	8.807	4	2.202	3.7 16	0.006*
	خلال المجموعات	97.774	165	0.593		

			169	106.581	المجموع	الضريبي
--	--	--	-----	---------	---------	---------

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية تعزى لمتغير الجهة الوظيفية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير الجهة الوظيفية.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير سنوات الخبرة:

ولفحص الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (7.6) تبين ذلك.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي وفق متغير سنوات الخبرة:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة	المجال
0.50	4.01	49	أقل من 5 سنوات	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
0.53	3.94	28	من 5- أقل من 10	
0.56	3.97	93	10 فأكثر	
0.74	4.29	49	أقل من 5 سنوات	أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي
0.69	4.21	28	من 5- أقل من 10	
0.85	4.06	93	10 فأكثر	

جدول رقم (7) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير سنوات الخبرة:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع إجراءات المراجعة	بين المجموعات	0.085	2	0.043	0.145	0.865
	خلال المجموعات	49.139	167	0.294		

			169	49.224	المجموع	الضريبية
0.226*	1.502	0.942	2	1.884	بين المجموعات	أثر إجراءات
		0.627	167	104.698	خلال المجموعات	المراجعة
			169	106.581	المجموع	الضريبية على التهرب الضريبي

\*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (9،8) تبين ذلك.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي وفق متغير المؤهل العلمي:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.70	4.23	11	ثانوية	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
0.54	3.91	39	معهد	
0.51	3.98	103	جامعي	
0.60	3.99	17	دراسات عليا	
0.62	4.41	11	ثانوية	أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي
0.81	4.05	39	معهد	
0.82	4.15	103	جامعي	
0.73	4.18	17	دراسات عليا	

جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
--------	--------------	----------------	--------------	----------------	--------	---------------

0.403	0.981	0.286	3	0.858	بين المجموعات	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
		0.291	166	48.367	خلال المجموعات	
			169	49.224	المجموع	
0.628	0.581	0.369	3	1.108	بين المجموعات	أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي
		0.635	166	105.473	خلال المجموعات	
			169	106.581	المجموع	

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير التخصص العلمي. ولفحص الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (10،11) تبين ذلك.

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي وفق متغير التخصص العلمي:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التخصص العلمي	المجال
0.57	4.00	82	محاسبة	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
0.41	4.02	13	علوم مالية	
0.44	4.21	5	حقوق	
0.47	4.00	41	إدارة	
0.32	4.22	4	اقتصاد	
0.62	3.78	25	غير ذلك	
0.84	4.07	82	محاسبة	
0.71	4.41	13	علوم مالية	
0.80	4.22	5	حقوق	

0.78	4.17	41	إدارة	
0.78	4.13	4	اقتصاد	
0.71	4.23	25	غير ذلك	

جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير التخصص العلمي:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع إجراءات المراجعة الضريبية	بين المجموعات	1.564	5	0.313	1.076	0.376
	خلال المجموعات	47.661	164	0.291		
	المجموع	49.224	169			
أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي	بين المجموعات	1.660	5	0.332	0.519	0.762
	خلال المجموعات	104.922	164	0.640		
	المجموع	106.581	169			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير التخصص العلمي.

**النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات في مجال الرقابة والتدقيق.

ولفحص الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (13،12) تبين ذلك.

جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي وفق متغير عدد الدورات في مجال الرقابة والتدقيق:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التخصص العلمي	المجال
0.47	4.03	71	لا توجد	واقع إجراءات المراجعة الضريبية
0.58	3.92	50	أقل من 3	
0.60	4.10	19	3 - أقل من 5	
0.60	3.88	30	5 فأكثر	
0.61	4.30	71	لا توجد	أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي
0.81	4.08	50	أقل من 3	
0.99	4.16	19	3 - أقل من 5	
0.96	3.90	30	5 فأكثر	

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات في مجال الرقابة والتدقيق:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع إجراءات المراجعة الضريبية	بين المجموعات	0.897	3	0.299	1.027	0.382
	خلال المجموعات	48.327	166	0.291		
	المجموع	49.224	169			
أثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي	بين المجموعات	3.756	3	1.252	2.021	0.113
	خلال المجموعات	102.825	166	0.619		
	المجموع	106.581	169			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات مجال واقع إجراءات المراجعة الضريبية، وأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي تعزى لمتغير عدد الدورات في مجال الرقابة والتدقيق.

### نتائج البحث:

1- تبين أن نسبة مستوى واقع إجراءات المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية في سورية بلغت (79.6%) وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن العاملين في الدوائر الضريبية في سورية ملتزمون بعملية المراجعة الضريبية. ويعزو الباحث هذه النتيجة في النهاية إلى الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة المالية للمراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية، لما لهذا القسم من أهمية كبرى في إدارة الملف الضريبي في سورية، فهناك تنسيق كبير بين الدوائر الضريبية المختلفة حول الملف الضريبي والرقابة على التهرب الضريبي، وكذلك يعود السبب في ذلك لما تشكله الضرائب من دخل مهم وكبير لميزانية الدولة، ومن هنا ينبع الاهتمام الكبير من الجهات المسؤولة فيما يخص الملف الضريبي والمراجعة الضريبية لمنع التهرب الضريبي.

2- يتضح من نتائج التحليل أن الدرجة الكلية لأثر إجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي قد بلغت (83%)، وهذا يوضح الأثر الكبير لإجراءات المراجعة الضريبية على التهرب الضريبي. ويعزو الباحث هذه النسبة العالية إلى اقتناع الجهات المسؤولة أن الطريقة الوحيدة لمنع التهرب الضريبي هو بناء نظام فعال من المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية، لتلافي محاولة أي شخص أو جهة الالتفاف على دفع الضريبة أو التهرب منها.

### التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات هي:

- ضرورة تعزيز الاهتمام بعملية المراجعة الضريبية في الدوائر الضريبية بشكل أكبر مما هو مطبق .
- على وزارة المالية العمل على تطوير صندوق للشكاوى في الدوائر الضريبية، ليقوم الموظفون بتقديم شكاويهم والعمل على حلها، وأن تقوم باستخدامها كأداة رقابية.
- بذل العناية المهنية اللازمة في متابعة المستجدات التي تطرأ على عملية تطوير إدارة وكفاءة المخاطر .
- إصدار دليل عمل يتضمن الإجراءات التفصيلية لكل عملية تدقيقية بحسب أنواع ومجالات عمل الجهات الخاضعة لهذا التدقيق وتطبيقها بصورة فعلية.

- أن يتم استخدام هذا الدليل كمرجع علمي وتطبيقي يعود إليه الموظفون أثناء تنفيذهم عملية المراجعة، واعتماده كمرجع من مراجع التدريب للموظفين الجدد أثناء قيامهم بالتدريب عملياً من خلال ممارسة عمليات التدقيق.
- يجب أن يتم استخدام أساليب جديدة لعملية تقييم الأداء والمهام الموكلة لهؤلاء الموظفين لمعرفة نقاط القوة والضعف وإمكانية تصحيحها.
- ضرورة تعميم اللوائح والتعليمات التنفيذية للرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية.
- يجب أن يكون هناك تحديث دائم على جهاز الحاسوب والذي يتم من خلال إرسال المعلومات والبيانات المدخلة والمنجزة إلى الجهات الرقابية المختصة للتدقيق.
- ضرورة تحديث النظام الذي يحدد اختصاصات ومسؤوليات وصلاحيات كل دائرة للحد من التهرب الضريبي.
- العمل على تعزيز ضمان ودقة البيانات والمعلومات المثبتة بالدفاتر والسجلات من خلال عملية المراجعة المطبق في الدوائر الضريبية للحد من التهرب الضريبي بشكل أكبر مما هو موجود في هذه الدوائر الضريبية.

#### المراجع:

#### المراجع العربية:

- اتجاهات الاقتصاد السوري: نشرة صادرة عن/ ismf/ بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إعداد د.جيرارد دوشبينيود. ترجمة أسامة نجوم، 2007.
- بوعكاز، سميرة، ( 2015 )، "مساهمة فعالية التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- البشبيشي، حلمي؛ إبراهيم، جلال. (2000). **المحاسبة الضريبية (1)**، القاهرة، مصر، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- التقرير والبيان الختامي المعلن في 14 أيار 2006 في إطار المشاورات التي يجريها صندوق النقد الدولي - والتي تسمى مشاورات المادة الرابعة- بعثة صندوق النقد الدولي، دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- حسين، رلى عبد الرزاق، ( 2011 )، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية، وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- حوسو، محمد محمود ذيب (2005). **التدقيق للأغراض الضريبية**. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- د. الخطيب، خالد. (2000). **التهرب الضريبي**. مجلة جامعة دمشق، جامعة دمشق. 16(2).

- دهام، شادي، ( 2018 )، " دور إجراءات التدقيق الضريبي في تحسين الحصيلة الضريبية في سورية، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- الضابط، مدين ابراهيم (2006). مدى تبني معايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- الفقرة (أ) من المادة (24) من قانون ضريبة الدخل لعام 2003 في سورية.
- عصفور، محمد شاكر. (2008). أصول الموازنة العامة، عمان، الأردن، دار المسيرة.
- العيداني، محمد عاشور (2004). التهرب والغش الضريبي في الجزائر. مذكرة تخرج ليسانس، المركز الجامعي بالمدينة. الجزائر.
- لطفي، أمين السيد احمد. (2007). فلسفة المحاسبة عن الضريبة على الدخل، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- نجاه، نوي (2003). فعالية التدقيق الجبائية في الجزائر بين عامي 1999 – 2003. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

#### المراجع الأجنبية:

- Mazzolini, et al, (2016), "The Effect of Audits on Tax Compliance: Evidence from Italy", The Journal of Law and Economics, 58(2): 291–324.
- Pyle, D. 1989. "Tax Evasion and the Black Economy" The Macmillan Press Ltd

## The reality of the tax audit system in the pocket and the impact on tax evasion

### Field study in the directorates of money in the Syrian coast

Daood\*\*

#### ABSTRACT

This research examines the reality of the tax audit system in the tax departments in Syria and its effect on tax evasion. In this sense, the researcher worked on defining the concept of tax auditing and evaluating the reality of the tax audit system in tax departments.

The researcher reviewed the literature and previous studies to determine the theoretical framework of this study. In order to reach the results, the researcher used the analytical descriptive method. A questionnaire was designed for the study and included two fields: Evaluation of the tax audit system and the impact of the tax audit system on tax evasion. (176) questionnaire were entered in the statistical analysis. The stability coefficients of the study instrument in the  $\alpha$ -cronbach scale (0.89-0.84) respectively , Two parameters of stability High Waifia for scientific research purposes.

The results of the study showed that the level application of the reality of the tax audit system in the tax services in Syria was high. It is reached (79.6%) which is high.

The results of the study also showed that the level of impact of the tax audit system on tax evasion was also high. It is reached 83%. This shows the significant impact of the tax audit system on tax evasion.

**Key words:** tax audit, tax evasion, tax statement, income observer.

---

\*\*Rowad Daood – Member of a technical organization- Accounting Department - Faculty of Economics II - Alphrate University, Hasaka, Syria.

